هواء في شبك

(اسمع تفرح، جرّب تحزن)

كان بعض المشعوذين ممن يدعون علم الكيمياء، ومعرفة تحويل بعض المعادن الخسيسة الى معادن نفيسة مثل الذهب يتبارون بالمباهاة بعلمهم، فكان بعض ذوي النفوذ والثراء يقدمون اليهم ما يطلبون من مال لاجراء تجاربهم والفوز بهذا التحويل، وهم فرحون مستبشرون بقرب ظهور النتائج، ولكن النتيجة تكون في الغالب هرب المشعوذين مع ما استحوذوا عليه من مال، فيحزن من فرّط بامواله، وتروى حكايات كثيرة حدثت لكثير من الاثرياء، وحتى مع الحكام والمتنفذين.

ويحصل الشيء ذاته حينما تقرأ كتب السحر فتجد انك اذا فعلت كذا وكذا، وكتبت كيت وكيت، فسيحصل المراد فتفرح ولكن عند التجربة لا يحصل المراد فتحزن.

وقد قيل في تجربة الاصحاب، وهذه غير تجربة المعادن:

(صاحب صحيبك سنة وبعد السنة جرّبه)

وكثيرا ما ابتلى الشعراء بالاصحاب وكانت تجاربهم مخيبة، فقالوا وزادوا حتى قال شاعر الابوذية:

(الوفه ياصاح بركبتي امانه
ولا ابفضلي على واحد امانه
جرب كبل ما تنطي امانه
التجارب تفضح اعيوب الخفيه)

وقد قيل قديما ان التجربة احسن برهان، وقالوا أيضاً (اسأل امجرب ولا تسأل حكيم)، وهذا قليل من كثير حيث يملأ شعر التجربة والتجارب الكتب، حيث قالوا في ليبيا بامثالهم:(مايجرب المجرب الا العقله امخرب)، وتستمر الشكوى ويستمر التذمر، حيث نندفع الى قول مناقض مفاده:(شين التعرفه احسن من زين الماتعرفه)، وهذا من ضمن المغالطات التي طبعت المجتمع بطابع الذل والخضوع، والاستكانة، ومع ان المواعيد كثيرة، وهي قد صورت الكثير، بحيث مشى احدنا على اطراف اصابعه للنعمة التي سيحظى بها من جراء التغيير، لاننا كنا نسمع ان العراق من اغنى البلدان ومازلنا، فهو ارض السواد وصاحب اكبر ثروة من الذهب الاسود والابيض، ارضه خير الاراضي وماؤه اعذب المياه، ولكننا اهملنا امرا مهما، وهو توزيع هذه الثروة، والعراق بالتالي يوزع ثرواته كما توزع الشعر في جسد برنادشو، حيث شكى وقال:(لحيتي كثيفة ورأسي اصلع كالاقتصاد العالمي، غزارة في الانتاج وسوء في التوزيع)، لتستمر المعادلة هكذا غير متزنة، واطرافها صاعد نازل، فمنهم من ترقى وارتاح وهو يحمد الله على اليوم الذي جاء به التغيير في حين يلعن الاخر ذلك اليوم، لان الامر يتعلق بالمعيشة وقالوا قديما: ان الجوع ابو الكفار، ونحن لا نستطيع ان نلوم ايا من الطرفين، فالذي يلعن زمن الدكتاتورية تضرر منها كثيرا وقتل وتشرد، ومن يلعنون التغيير نقول لهم: صبرا، لانهم لا يعون ما يعي الاخرون وهم يعيشون على قدر عزائمهم، وقائلهم يقول:(شبعني اليوم وموتني باجر).

■ عبدالله السكوتي

عبد المهدي يتوقع اقتراب تشكيل الحكومة من "الحسم"

"تجديد" تتحفظ على بيان المقاطعة ودولة القانون تحذر من خسارة العراقية لناخبيها

□ متابعة / المدى

تفيد معلومات صحفية ان ازمة الحكومة، وعلى الاخص قضية اعلان المرشح الوحيد للتحالف الوطني، اقتربت من مرحلة الحسم، فيما توقع نواب عراقيون ان تتعرض القائمة العراقية الى ارباك في مكوناتها.

واكد نائب رئيس الجمهورية، عادل عبد المهدي، عملية تشكيل الحكومة اقتربت من مرحلة الحسم.

واستقبل عبد المهدي سفير الولايات المتحدة في بغداد جيمس جيفري.

وتم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل توطيد اوجه التعاون بين البلدين، بالاضافة الى مناقشة آخر المستجدات والتطورات في المساعي المبذولة للخروج من الازمة الراهنة المتعلقة بتشكيل الحكومة الجديدة.

وأشار النائب إلى أن "المفاوضات تقترب من مرحلة الحسم بعد ان فهمت القوائم ما هو ممكن وما هو غير ممكن، وبدأت تتصرف بواقعية أكبر".

من جانبه، أكد السفير الأمريكي أن "الولايات المتحدة تعتبر أمر تشكيل الحكومة العراقية شأنا عراقيا داخليا، وهي ترغب في النهاية بوجود حكومة مسؤولة وذات قاعدة عريضة".

على صعيد اخر، أكد قيادي في التحالف الكردستاني، الأحد، أن موقف القائمة العراقية في بيانها الذي أصدرته بشأن مقاطعتها حكومة يرأسها زعيم دولة القانون نوري المالكي كان متوقعاً، لافتاً إلى أن مقاطعة العراقية غير مفيد للعملية السياسية وسيؤدي إلى عودة الصراع الطائفي في البلاد.

وقال محمود عثمان إن موقف القائمة العراقية يوم أمس الأول بشأن مقاطعتها حكومة يترأسها المالكي كان متوقعاً لأن أعضائها غالبا ما يعلنون ذلك".

وأضاف عثمان أن "مقاطعة القائمة العراقية غير مفيد للعملية السياسية لان القائمة العراقية من القوائم الكبيرة كما أنها تمتلك ٩١ مقعدا.

وكان الائتلاف الوطني قد أعلن في الثالث من أيلول الجاري عن ترشيح القيادي في المجلس الأعلى عادل عبد المهدي لرئاسة الحكومة المقبلة ليتنافس مع رئيس الوزراء مرشح ائتلاف دولة القانون نوري المالكي للخروج بمرشح واحد للتحالف يقدم إلى البرلمان العراقي، لأن الدستور العراقي ينص على أن رئيس الجمهورية يكلف رئيس الكتلة الاكثر عددا بتشكيل الحكومة.

وتتأرجح الأطراف في التحالف الوطني بين اعتماد آلية التوافق من دون تصويت، أي عرض المرشحين نوري المالكي وعادل عبد المهدي على أعضاء التحالف والكتل السياسية الأخرى لمعرفة أي من المرشحين يحظى بالقبول أكثر من غيره.

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا قد تلا خلال مؤتمر صحفي عقده مساء الجمعة، بياناً للقائمة العراقية قال فيه إنها لن تشارك في حكومة يرأسها رئيس الوزراء نوري المالكي، ولن يعترف بالتحالف الوطني، فيما وصف رئيس الوزراء زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي تلك التصريحات بأنها تمثل الجناح المتطرف في القائمة العراقية.

في المقابل قال المتحدث باسم القيادي في العراقية طارق الهاشمي، عبد الإله كاظم إن نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي لم يكن حاضرا في الاجتماع الذي عقدته القائمة لاتخاذ مثل هذه المواقف، ولديه تحفظات على هذا البيان شكلا ومضمونا، داعيا في الوقت ذاته أقطاب القائمة العراقية إلى إعادة النظر في هذا الموقف لإنقاذ العملية السياسية وإنقاذ البلاد، بحسب السومرية نيوز.

على صعيد متصل، قال عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي انه "لم يحصل اي لقاء بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ووفد من ائتلاف دولة القانون لاخذ الموافقة على ترشيح المالكي لولاية ثانية، مبينا انه وبحسب علمه ان الوفد سافر الى طهران لهدف اخر".

واضاف المطلبي لوكالة انباء الاعلام العراقي ان التيار الصدري وافق على آلية التوافق التي اتفقت عليها مكونات الائتلاف بشكل مكتوب واذا ما افرزت هذه الآلية ترشيح المالكي فبالتأكيد ان الصدر سيوافق على هذا الترشيح، مشيرا الى ان وسائل الاعلام التي تحدثت عن لقاء بين وفد دولة القانون والتيار الصدري تتحرك من مصادر مجهولة وغير مؤكدة ونحن الان في الساعات الاخيرة للاتفاق على ترشيح احد المرشحين المالكي او عبد المهدي.

واكد المطلبي ان الحديث عن المقبولية الوطنية لمرشح التحالف الوطني من حق الكتل الاخرى ومن حقها رفض مرشح التحالف من خلال عدم منحه الثقة داخل قبة البرلمان والمهم الان ان يخرج التحالف الوطني بمرشح ثم يعرض على الصعيد الوطني لقبوله او رفضه واعتقد ان هناك امكانية كبيرة جدا لتقبل الكتل السياسية السيد المالكي وهو الاوفر حظا للحصول على ثقة التحالف الوطني".

وكانت بعض وسائل الاعلام العراقية قد ذكرت أن وفدا من ائتلاف دولة القانون يرأسه القيادي في حزب الدعوة حسن السنيد التقى في مدينة قم الايرانية بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وجوبه الوفد برفض طلبه الذي قدمه إلى الصدر.

في المقابل، توقعت نائبة الائتلاف الوطني العراقي عن حزب الفضيلة الاسلامي كميلة الموسوي تفكك القائمة العراقية، وخسارتها الكثير من المناصب الحكومية في حال انسحابها من الحكومة.

وقالت الموسوي للوكالة الاخبارية للانباء امس الاحد أن القائمة العراقية على دراية تامة بأن انسحابها من الحكومة قد يفقدها مناصب وزارية مهمة اضافة إلى تعرضها للتفكك.

وكانت تصريحات للعديد من اعضاء العراقية قد اعلنت عن القرار النهائي للعراقية في الانسحاب من الحكومة في حال تسلم التحالف الوطني رئاسة الوزراء.

واشارت الموسوي إلى أن ائتلاف الكتل الكردستانية والتوافق ووحدة العراق قريبون جدا من التحالف ومن تشكيله للحكومة ويرشح الاخير للمنصب عن الائتلاف الوطني العراقي عادل عبد المهدي وعن دولة القانون نوري المالكي.

وكشفت الموسوي بوادر تقدم احد المرشحين على الاخر دون أن يذكر اسمه.

ائتلاف دولة القانون اكد امس الأحد أن تلويح القائمة العراقية بعدم المشاركة في الحكومة المقبلة في حال تم تشكيلها من قبل المالكي لن يؤثر على سير العملية السياسية في البلاد بقدر ما يترك تأثيره على الشريحة التي صوتت للعراقية في انتخابات آذار الماضي.

وقال اعضاء في دولة القانون ان خروج العراقية من العملية السياسية احتجاجا على بعض المواقف هو خسارة لأصوات جماهيرها التي منحتها لها في الانتخابات الماضية، مشيرين الى ان الانسحاب سيشكل نكسة للعراقية ولجماهيرها.

واستبعد نواب من التحالف الوطني ان يؤثر انسحاب العراقية على العملية السياسية في البلاد، بقدر ما تتأثر شريحة معينة من الشعب العراقي يجب أن لا تهمش في تشكيلة الحكومة المقبلة، في المقابل يشدد مراقبون ان الحكومة الجديدة يجب ان تبتعد عن اي تهميش او أقصاء.

نواب لـ المدى : إدامة العلاقة مع سوريا بحاجة إلى تعزيز المشتركات بين البلدين

□ بغداد / اياس حسام الساموك

رحب عدد من السياسيين العراقيين بأعادة العلاقات العراقية السورية اذ عدوا الامر خطوة مهمة في تحسين العلاقات الخارجية.

وكانت العلاقات العراقية السورية قد شهدت توترا خلال العام الماضي بسبب التفجيرات التي استهدفت بعض المؤسسات الحكومية منها وزارة الخارجية، ومطالبة العراق الجهات السورية بتسليم بعض المطلوبين من النظام البائد.

و يذهب عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني في حديثه لـ"المدى" الى ان العراق باعتباره دولة ديمقراطية يسعى الى تحسين العلاقات مع جميع دول الجوار بما فيهم سوريا، وان هذه العلاقة كانت قد شهدت ازمة في وقت مضى ولكن ينبغي بذل جهود مشتركة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية، مرحباً بعودة العلاقات اذا كانت تحترم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولفت الحساني الى ان تحسن العلاقات سيؤدي بطبيعة الحال الى القضاء على الارهاب والذي بدوره يعمل على استقرار المنطقة بأسرها، مستدركا ان العلاقات الاقتصادية لم تتأثر بالعلاقات السياسية في الماضي كون الاولى كانت مستمرة ويجري العمل الان على تحسين هذه العلاقات خصوصا بعد الاتفاقيات الاخيرة بين العراق وسوريا فما يخص مد الانابيب الثلاثة للنفط والغاز الطبيعي.

اما النائب عن القائمة العراقية جمال البطيخ فقد اوضح لـ"المدى" ان توتر العلاقات كان ينبغي ان يعالج منذ وقت طويل، خصوصا وان العلاقات بين الدولتين ليست ككل العلاقات، فالجانب السوري كان قد احتضن المعارضة العراقية ايام النظام البائد وهي الان تحتضن العديد من اللاجئين، اضافة الى الامتداد الجغرافي بين الدولتين كل هذا يتعارض مع قطع مثل هكذا علاقات.

واضاف البطيخ الى وجود علاقات طيبة ومستقرة مع سوريا يؤدي الى تعاون ثنائي بين الجانبين لمكافحة الجريمة والارهابيين.

عضو الائتلاف الوطني طه درع يرى في حديثه لـ"المدى" ان اعادة العلاقات مع سوريا فيه مصلحة للجانبين، وفيه تصفير للمشاكل واستقرار للعملية السياسية، مشددا على ضرورة الاعتماد على الجانب الاقتصادي في تحسين العلاقات السياسية.

واكد درع ان استقرار العملية السياسية فيه مصلحة لسوريا والعراق، فالجانب السوري قادر على حماية الحدود والحد من تسلل الارهابيين اذا ما ارادت ذلك، والجانب العراقي له اهمية اقتصادية لسوريا، معبرا عن اسفه للطعن الذي يحصل مابين السياسيين بالتبعية للخارج، اذ يفترض اذا ما كان لجهة سياسية علاقة وطيدة مع دولة ما ان تعمل هذه الجهة على توظيف هذه العلاقة لصالح العراق لا للمصالح الشخصية.

في حين ترى النائبة عن التحالف الكردستاني تانيا طلعت في حديثها لـ"المدى" ان رجوع العلاقات العراقية السورية فيها ايجابية ليس للبلدين فحسب انما للمنطقة ككل، وسيسهم في الحد من تسلل الارهابيين الى العراق خصوصا وان هذه النقطة بالتحديد كانت دائما ما تبحث بين الجانبين.

وتبين طلعت ان سوريا ليست الدولة الوحيدة التي تتدخل في الشأن العراقي انما هنالك دول عديدة تسير على هذا المنحى، لكن الدور يكون هنا للساسة العراقيين وكيفية تعاطيهم مع هذا التدخل والحد منه.

النائب عن جبهة التوافق محمد اقبال شدد لـ"المدى" على ان الدولة لها تجربة ديمقراطية حديثة تسعى لان تكون لها علاقات طيبة مع جيرانها، خصوصا وان العراق كان له تجارب سيئة مع جيرانه دفع ثمنها الشعب العراقي، من سوء العلاقات مع ايران والتي ادت الى حرب طويلة امتدت ٨ سنوات كلفت العراق خسائر بشرية واقتصادية باهضة مرورا بسوء العلاقات مع الكويت وما ترتب عليها من اثار وصولا الى العلاقات القلقة بين العراق وجيرانه بعد الـ٢٠٠٣

ويؤكد اقبال ان تحسين العلاقات سيكون له اثر مهم كون الامر سيخدم العراق على الجانب السياسي والامني والاقتصادي، منوها الى وجوب الخروج الازمة التي كانت تمر بها العلاقات العراقية السورية لحل مشكلة الارهاب فينبغي فتح صفحة جديدة من العلاقات.

فيما وصف استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد د.عبد الجبار احمد في حديث لـ"المدى" العلاقات العراقية السورية، بعلاقة العواطف، مشيرا الى ضرورة البحث عن المشتركات لا اسباب الخلافات من اجل الخروج بحل وتطوير هذه العلاقات.

ونوه احمد الى ان تحسين العلاقات سيرفقه تحسن على المستوى الامني واستقرار في العملية السياسية، معتبرا ان العراق وفي ظل هذه المرحلة الصعبة يجب ان تكون لديه علاقة طيبة مع دول الجوار.

ويشار الى أن وزارة الخارجية العراقية قد اكدت أن إعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق وسوريا كانت خطوة متوقعة سبقتها خطوات ملحوظة أهتمت بتطور العلاقات بين البلدين، مؤكدة في الوقت نفسه أن مطالبة العراق الحكومة السورية بتسليم المطلوبين المتواجدين على أرضها والتي كانت سببا في قطع العلاقات بين البلدين بأنها مطالبات شرعية.

وشددت الخارجية على ان مطالبات الحكومة بتسليم المطلوبين يجب أن لا تكون سببا لإبقاء العلاقات بين البلدين متوترة وشبه مقطوعة.

وفي السياق ذاته اعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري، أن بغداد ودمشق اتفقتا على إعادة سفيري البلدين إلى مكان عملهما، مضيفا أنه التقى بوزير الخارجية السوري وليد المعلم لإبلاغه بأن العراق قرر إعادة سفيره إلى دمشق، فيما رحب المعلم بهذه الخطوة ووافق على إعادة السفير السوري إلى بغداد في أقرب وقت ممكن.

حلاقة داخل محل لبيع (العبي) الرجالية في البصرة .. عدسة ادهم يوسف

على حد قولهم

■ استهداف

بعد ان رفضت القائمة العراقية اجراء التعداد السكاني في موعده المحدد، اعتبر النائب عن التحالف الوطني الكردستاني محما خليل هذا الامر تسقيطاً سياسياً واستهدافاً للدولة العراقية، على اعتبار انه لو كان اجراء التعداد فيه مصالح شخصية للاطراف الرافضة لتغير الموقف.

ويرى خليل التعداد أن من شأنه تصحيح الملفات الموجودة في بنوك المعلومات والتي تشرف على المشاريع في البلد، مؤكدا عدم رغبة الجهات الرافضة للتعداد تصحيح هذه المعلومات وذلك لاستغلال هذه الاخطاء لمصالح شخصية، لافتا إلى أن قرار اجراء التعداد السكاني تؤيده المحكمة الاتحادية والتي تعتبر المرجع الاعلى بهذا الشأن.(الاخبارية)

■ استعجال

في ظل الانتقادات التي توجه الى بيان للقائمة العراقية والذي رفضت فيه القائمة التعامل مع اي حكومة يشكلها زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، وصف القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر البيان بأنه مستعجل ومنفعل، نافيا ان تكون هنالك رغبة لابعاد العراقية عن الحكومة الا اذا اصرت على ذلك.

وشدد الشابندر على موقف العراقية مفاجئ كون ان هناك علاقة طيبة وايجابية بين العراقية وطرفي التحالف، معتقدا ان البيان يشكل موقفاً استباقياً لاحتمالات قوية وباتت وشيكة لاتفاق التحالف الوطني على مرشح واحد.

ولوح الشابندر الى ان هناك طرفا وصفه بالمتشدد داخل العراقية يصر على موقف واحد ويدفع الى عدم التفاهم ويصر على عدم القبول بالاغلبية النيابية التي يشكلها التحالف الوطني وفق تفسير المحكمة الاتحادية.(ايبا)

■ قصف تركي

ذكر مصدر مسؤول في وزارة البيشمركة بحكومة اقليم كردستان، ان المدفعية الايرانية قصفت عدة مناطق حدودية في ناحية سيدكان، ولفت الى ان دول الجوار لم تتعهد بايقاف القصف المدفعي للمناطق الحدودية لاقليم كردستان.

وقال الأمين العام للوزارة، جبار ياور، ان "حكومة الاقليم نددت دائما بعمليات القصف المدفعي للمناطق الحدودية للاقليم، من قبل دول الجوار، لأنها الحقت خسائر كبيرة بالمواطنين في تلك المناطق وتسببت بنزوح عدد كبير من العوائل".

وأضاف ياور ان "موقف رئاسة الاقليم والحكومة ووزارة البيشمركة، واضح من هذه العمليات، باعتبارها اعتداءات على اراضي اقليم كردستان والعراق الفيدرالي وخرقا للمواثيق الدولية".

وأوضح ان "الوزارة بذلت كل جهودها لايقاف القصف المدفعي، الا ان تلك الدول لم تتعهد بايقاف القصف، بحجة وجود قوات مسلحة مناهضة لها في تلك المناطق".

زيباري وهيغ يبحثان العلاقة بين العراق وبريطانيا

□ بغداد / المدى

اجتمع وزير الخارجية هوشيار زيباري مع السيد وليم هيغ وزير خارجية بريطانيا في نيويورك، واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية وآفاقها المستقبلية في تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي.

واشار السيد الوزير الى حاجة العراق الى دعم ومساندة بريطانيا واعضاء مجلس الامن لاخراج العراق كليا من احكام الفصل السابع خاصة وان العراق قد حقق تقدماً كبيراً في الايفاء بالتزاماته الدولية، واستعرض السيد الوزير الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية في هذا المجال واتفق الجانبان على استمرار التواصل بينهما وإجراء الزيارات المتبادلة.

على صعيد اخر، اجتمع وزراء الخارجية العرب امس الاول في مقر الامم المتحدة وبحضور الامين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، وترأس الاجتماع الدوري السنوي هوشيار زيباري رئيس دورة المجلس الوزاري ١٣٤.

وحضر الاجتماع المذكور الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية واعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض.

وقدم ابو مازن تقريرا مفصلا حول اخر تطورات المباحثات والمفاوضات المباشرة مع الحكومة الاسرائيلية ومع الادارة الامريكية، وعرض أيضاً التطورات الامنية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية والمصالحة الفلسطينية، وطلب عقد اجتماع قريب للجنة متابعة المبادرة العربية للسلام قبل قمة سيرت الاستثنائية في٩ تشرين الاول ٢٠١٠.

وبحث الاجتماع قضايا اخرى وفق مقررات الاجتماع الوزاري الاخير ورجت الوفود العربية تطبيع العلاقات الدبلوماسية العراقية- السورية.

جلسة النواب التشاورية تبحث السياسة الاقتصادية في العراق

□ بغداد / احياء الموسوي

ناقشت الندوة التشاورية الخامسة في مجلس النواب الملف الاقتصادي بحضور بعض أعضاء مجلس النواب الحاليين والسابقين من مختلف الكتل النيابية وعادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية وخبراء اقتصاديون ونشطاء في منظمات المجتمع المدني وعدد من الأكاديميين وأساتذة الجامعات.

وطالب الدكتور رائد الركابي ببحث إيجاد البدائل للناتج القومي وتشجيع الاستثمار في مجال التربية والتعليم.

أما مناهل الجراح من منظمة النساء من أجل السلام فقد تحدثت عن الواقع المرير للأرامل والمطلقات والظروف المعيشية لهن، مطالبة الجهات العراقية المعنية بدعم المشاريع التنموية للمنظمات المدنية.

وتحدث محمد المياحي نائب الأمين العام لتجمع الطلبة الإسلامي عن عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة في العراق، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية والاعتماد على الكفاءات الشابة لغرض النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد.

من جانبه أشار السياسي المستقل السيد فوزي عبد الرحيم أن اقتصاد البلد مرتبط بالوضع السياسي، مشددا على أن الإصلاح السياسي هو الطريق للإصلاح الاقتصادي مبينا أنه ليس هناك هوية اقتصادية للنظام السياسي الجديد.

فيما دعا فيصل حبيب نصر عن منظمة شبكة المستقبل إلى مساهمة الكفاءات والنخب ومنظمات المجتمع المدني في وضع برنامج للنهوض بالاقتصاد العراقي.

وأكد نائب رئيس الجمهورية أن الدولة هي العائق الرئيس أمام الاقتصاد العراقي حيث لا توجد عوامل اقتصادية متحركة غير النفط لإنفاقها على الموازنة العامة للدولة، كما ذكر أن غياب الشخصية الاقتصادية العراقية يعتبر سببا آخر لعدم النهوض باقتصاد البلد، وبين بأن الدولة ينبغي أن تفسح المجال للفعاليات الاقتصادية الخاصة لا تستولي عليها، مشددا على أن الاقتصاد هو المفتاح للوضع الأمني والسياسي.

من جهته تحدث باسم جميل أنطوان الخبير في المجال الصناعي والاقتصادي عن واقع الصناعة العراقية وسبل إنعاشها وتطويرها وتجاوز العراقيل التي تقف أمام ذلك.

فيما طالب مصعب حسن الخبير في الاقتصاد بإعادة النظر في الوضع الاقتصادي من حيث القوانين والأنظمة والتأكيد على اقتصاد السوق حسب ما نص على ذلك الدستور العراقي.

أما الخبير الاقتصادي كاظم مفتن فقد رأى ضرورة معالجة ظاهرة البطالة وذلك بالقيام بمشاريع اقتصادية ضخمة مثل بناء المجمعات السكنية، وبين أن الدولة يجب أن تتخلص تدريجيا من البطاقة التموينية.

المدى
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون